نفذتها «نظافة العاصمة»

البلدية : غسيل وتعقيم 1220 حاوية وسلة مختلفة الأحجام

أعمال التنظيف

العمل يجري على قدم وساق

كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة العاصمة بتنفيذ جوله ميدانية صباح أمس من قبل المفتشين لمتابعة مستوى النظافة بالمحافظة للتأكد من غسيل وتعقيم الحاويات كأحد الإجراءات الإحترازية والوقائية للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد . ورفع ووضع ملصقات على السيارات المهملة التي تشوه المنظر الجمالي للمحافظة.

وفي هذا السياق أوضحت ادارة العلاقات العامة بأن ادارة النظافة العامة واشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة العاصمة تواصل جولاتها الميدانية من قبل مراكز النظافة العامة بالمناطق التابعة للمحافظة ، مشيرة إلى غسيل وتعقيم 1220 حاوية مختلفة الأحجام وسلال متحركة تضمنت غسيل وتعقيم 810 حاوية سعة 240 لتر ، 280 حاوية سعة 1100 لتر فضلا عن 120 سله متحركة .

وبينت العلاقات العامة بأنه تم نقل 74 درب من النفايات البلدية والسكانية ، ونقل 69 درب من النفايات الإنشائية والمخلوطة إلي جانب 73 درب من النفايات السكراب والأثاث والأشجار.

وأشارت إلى تحرير 9 مخالفات نظافة عامة لقانون 190 / 2008 ، 10 مخالفات بائع متجول .

ولفتت إلى رفع 19 سيارة مهملة بعد إتخاذ الإجراءات القانونية وإنتهاء فترة الإنذار ، ووضع 60 ملصقا على سيارات مهملة تشوه المنظر الجمالي للمحافظة فضلا عن تحرير تعهد وتوجيه 4 إخطارات بالحضور.

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين الإتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الواتس أب 24727732 في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية .

تعقيم وتطهير

رفع المخلفات

تتمات

البدء بالمرحلة

الثلاثاء المقبل الموافق 30 يونيو الحالي.

وقال رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم ، في المؤتمر الصحافي الذي عقد عقب الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء الذي عقد أمس إن مجلس الوزراء قرر ما يلي:

أولا : تكليف الوزراء كل في مجال اختصاصه لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية ، اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 30 يونيو الحالي.

ثانيا : بناء على قرار وزير الصحة يمنع التجول في جميع مناطق دولة الكويت من الساعة الثامنة مساء حتى الساعة الخامسة صباحا ، وتقيد حركة المرور بها تزامنا مع بدء المرحلة الثانية من خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية.

ثالثا : تكليف وزير الصحة استكمال الدراسات الصحية التي تقوم بها وزارة الصحة ، في إطار تقييم الوضع الصحي بالمناطق التي تم عزلها في كل من جليب الشيوخ والمهبولة والفروانية ، واستقراء المؤشرات والمعدلات التي تحققت أثناء فترة العزل ، وعرض تقرير شامل على مجلس الوزراء في اجتماعه القادم تمهيدا لاتخاذ الاجراءات المناسبة في هذا الشأن.

رابعا: انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء بشأن تعطيل العمل في الوزارات والدوائر الحكومية ، ليكون بدء العمل اعتبارا من يوم الثلاثاء 30 يونيو الحالي ، وفق الاشتراطات المحددة لخطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية.

خامسا : حرصا على تلافي أي نتائج سلبية تترتب على الانتقال إلى المرحلة الثانية وعودة العمل في العديد من الأنشطة والقطاعات ، بما يحيط بها من احتمالات الاختلاط وانتشار العدوى ، فقد اعتمد مجلس الوزراء قرارا بإنشاء اللجنة الرئيسية لمتابعة تنفيذ الاشتراطات الصحية المتعلقة بمكافحة فيروس كورنا المستجد ، برئاسة وزير الصحة وعضوية عدد من وكلاء الوزارات والمدراء العامين للجهات الحكومية المعنية لتتولى الاشراف والتنسيق والمتابعة لمراقبة تنفيذ الاشتراطات الصحية وضمان الالتزام الجاد بها ، في مختلف الأنشطة والقطاعات ، بهدف الحد من انتشار الوباء وتجنب مخاطره وآثاره.

وقد حث مجلس الوزراء المواطنين والمقيمين على التقيد بالاشتراطات والتعليمات الصحية لضمان سلامة وصحة الجميع ، مؤكدا على ضرورة الالتزام بها وعدم التردد لاتخاذ اي تدابير ضرورية للمرحلة القادمة ، للحد من تزايد عدد الاصابات بالوباء ، بما في ذلك النظر في عزل بعض المناطق التي برزت فيها مظاهر التهاون بالاشتراطات الصحية.

سادسا: في ضوء اهتمام مجلس الوزراء بالجانب الاقتصادي وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني ، بعد الركود الذي اصابه جراء جائحة «كورونا» فقد قرر مجلس الوزراء تكليف الجهات المعنية ، الاسراع باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة أوضاع سوق العمل في القطاع الخاص ، من خلال اقتراح التشريعات وتنفيذ الخطوات التي تستهدف معالجة الأوضاع الاقتصادية بما يحقق الأهداف المنشودة.

من جهة أخرى ، وردا على سؤال ل«الصباح» بشأن أزمة من عرفوا باسم «كويتيون بلا رواتب» ، أكد وكيل ديوان الخدمة المدنية بدر الحمد أن هذه الأزمة قد وجدت طريقها إلى الحل بشكل كامل .

وأوضح الحمد أنه تم التنسيق مع المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية ، والهيئة العامة للقوى العاملة ، وبناء على هذا التنسيق جرى الاتفاق على صرف مكافأة ال 200 دينار للخريجين ، حتى يتم تعيينهم تعيينا فعليا .

أضاف أن وزارة الشؤون الاجتماعية لديها الكثير من المساعدات التي تصرف لفئات عديدة ، وقد أكدت الوزارة للديوان أنه لم يتم وقف أي من تلك المساعدات.

وحول مسألة دوام بعض الموظفين أكثر من سواهم خلال الفترة المقبلة ، وما إذا كان سيتم تعويضهم ماديا ، قال الحمد إن هناك دليلا استرشاديا وواضحا في هذا السياق ، مشددا على أنه لن يتم ظلم أحد .

909 إصابات جديدة

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند في المؤتمر الصحفي اليومي ، إن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض ، من بينها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها ، وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الاصابة ال909 السابقة تضمنت 479 حالة لمواطنين كويتيين ، بنسبة بلغت 7ر52 في المئة ، و430 حالة لغير الكويتيين بنسبة 47.3 في المئة.

أضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاؤوا بواقع 243 حالة بمنطقة الفروانية الصحية ، و243 حالة بمنطقة الجهراء الصحية ، و176 حالة بمنطقة الأحمدي الصحية ، و150 حالة بمنطقة حولي الصحية ، و97 حالة بمنطقة العاصمة الصحية.

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فقد ذكر أنها جاءت على النحو التالي: 60 حالة بمنطقة جليب الشيوخ ، و54 حالة بمنطقة سعد العبدالله ، و53 حالة بمنطقة تيماء ، و42 حالة بمنطقة القصر ، و32 حالة بمنطقة حولي ، و28 حالة بمنطقة الفروانية.

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة ، لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 152 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد 19» ، وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 9082 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي بين أن مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 106 أشخاص ، وذلك بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس ع، لى أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وذكر أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغت 3286 مسحة ، مشيرا إلى أن مجموع عدد الفحوصات بلغ أكثر من 368510 ألف فحص.

من جهة أخرى أصدرت وزارة الصحة أمس الخميس ، قرارا إداريا بتشكيل لجنة للتحقيق في التجاوزات الإدارية بقطاع الخدمات التمريضية ، في منطقة الصباح الطبية التخصصية ، بشأن «صرف بدلات بدون وجه حق لبعض أفراد الهيئة التمريضية بالمنطقة».

وقالت الوزارة في بيان ل «كونا» ، إنه سيتم اقتراح الآلية اللازمة ، لتطوير الخدمات التمريضية بمستشفيات ومراكز منطقة الصباح الطبية التخصصية ، لتلافي تلك التجاوزات مستقبلا.

المضف : تقديم

ولفت إلى أن عودة العمل شملت 25 في المئة من الموظفين الاحد الماضي ، مؤكدا الجهوزية التامة في هذه الخطوة مع ضرورة الالتزام بتقديم كافة الخدمات للمواطنين إلكترونيا تطبيقا للتباعد الجسدي.

وثمن جهود العاملين في البنك على «ميكنة» الخدمات وتحويلها من ورقية إلى إلكترونية ، بالإضافة إلى «ميكنة» الأنظمة الداخلية للبنك ، مبينا أن عمل البنك يسير بسلاسة وانسيابية عن بعد ، دون حاجة لمراجعة العملاء ، ودون أن يواجه البنك أي عراقيل أثناء هذه الجائحة.

وأكد المضف أهمية دور الموارد البشرية العاملة في البنك ، وأهمية تطويرهم وتدريبهم من خلال استمرار مركز الائتمان للتدريب في تقديم الدورات التدريبية للموظفين العاملين في البنك عن بعد.

«الداخلية» : قطاع

لمن يهمه الأمر.

وأفادت بأن الخدمات التي ستقدمها «إدارة الجنسية الكويتية» تشمل إضافة المواليد والوفيات ، وبحث الحالة الاجتماعية وإصدار الجنسية لمن أتم 18 عاما.

وذكرت أن خدمات «إدارة البحث والمتابعة» ستشمل التحقيق من المواليد خارج البلاد و، التحقيق في بدل فاقد وتالف للجنسية الكويتية ولمن أتم 19 عاما ولم تصدر له شهادة الجنسية.

أضافت «الداخلية» أن المراكز التي ستستقبل المواطنين هي : «مركز خدمة منطقة الشامية» بمحافظة العاصمة ، و»مركز خدمة منطقة ضاحية مبارك العبدالله» «غرب مشرف» بمحافظة حولي ، و»مركز خدمة منطقة اشبيلية» بمحافظة الفروانية ، و»مركز خدمة منطقة سعد العبدالله» بمحافظة الجهراء ، و»مركز خدمة منطقة العدان» بمحافظة مبارك الكبير ، و»مركز خدمة جابر العلي» بمحافظة الأحمدي.

الحويلة : تعيين

لمن اكتسبوا خبرات من خلال عملهم السابق، فمعظم الدول تستفيد منهم كخط رجعة في تنمية بلدانهم من خلال الاستفادة من خبراتهم في مجالات التنمية فيجب أن تستفيد منهم الدولة وتكون في نفس الوقت مصدرًا إضافيًا لدخل هذه الشريحة.

أضاف : وحفاظًا على تأمين وضع معيشي أفضل لهم ليعيشوا حياة رغدة في ظل التطورات المتلاحقة لغلاء المعيشة وضغوط الحياة الاقتصادية فقد قدم المتقاعدين خدمات جليلة ورائدة وبذلوا جهودًا مضنية من عمرهم لتطوير بلدهم فلا بد من الاهتمام بهم وباحتياجاتهم ، لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي: تعيين المتقاعدين الكويتيين في القطاع النفطي على بند المكافآت بالشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية شرط ألا يتم المساس بالراتب التقاعدي ، والاستعانة بخبرات المتقاعدين من خلال تعيينهم في وزارات الدولة وفق اختصاص كل منهم على بند المكافآت.

متظاهرو لبنان

ودعا المتظاهرون إلى استقالة الرئيس عون ورئيس الحكومة حسان دياب ، وتغيير المنظومة السياسية التي أودت بالبلد إلى الانهيار الاقتصادي والمعيشي، ولا تزال تعجز عن إيجاد أي مخرج للأزمة التي ارتفعت حدّتها بشكل لم يشهد له لبنان أي مثيل في تاريخه، ولا سيما على الصعيد النقدي، مع تجاوز سعر صرف الدولار عتبة سبعة آلاف ليرة لبنانية وتداعياته الكارثية على المواطنين، من انعدام قدرة شرائية إلى غلاء فاحش وفوضى في أسعار السلع والمواد الغذائية.

ورفع الناشطون أعلاماً لبنانية ولافتات تعبّر عن مطالبهم في رحيل الطبقة السياسية والإتيان بأصحاب الكفاءة والاختصاص القادرين على انتشال البلد من أزماته.

ونفذ عددٌ من الصحافيين والناشطين وقفة تضامنية في بيروت، استنكاراً للاعتداء المستمرّ من قبل الأجهزة الأمنية على الصحافيين والمتظاهرين السلميين، والذي شهدته تحرّكات، أمس الأربعاء، في العاصمة بيروت خلال اعتصام اعتراضاً على ارتفاع سعر صرف الدولار. وهي واقعة دائما تتكرر في الاعتصامات، وتصل في كثير من الأحيان إلى التوقيف والاستدعاء كنوع من القمع الذي تمارسه السلطتان السياسية والأمنية ضد حرية الرأي والتعبير والتظاهر، والذي تندد به المنظمات المحلية والدولية.

كذلك، شهد محيط قصر العدل في بيروت اعتصاماً، اعتراضاً على التوقيفات التي تطاول المتظاهرين، وكانت دعوة للإفراج عن الناشطين الذين أوقفتهم الأجهزة الأمنية خلال التحركات الشعبية المطلبية.

سياسياً، لم ينجح مسعى الرئيس ميشال عون وفريقه، ولا سيما رئيس البرلمان نبيه بري الذي قاد المناقشات واللقاءات حتى يكون الحوار جامعاً، وذلك بعد رفض القوى السياسية التي تصنّف نفسها معارضة لعهد عون، وفي مقدمتها رئيس الوزراء السابق سعد الحريري تلبية الدعوة، ليطغى على اللقاء اللون السياسي الواحد، وهو ما يُعرف بقوى «الثامن من آذار»، باستثناء خرق أحدثه رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط، وهو ينتمي إلى فريق «قوى الرابع عشر من آذار» ممثلاً بنجله رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب تيمور جنبلاط ، بعد اعتذار الأول عن عدم المشاركة لأسباب صحية. وهذا المشهد يمكن وصفه وكأن «العهد يحاور نفسه».

وقال عون إنّ «اللقاء الوطني اليوم يحمل عنواناً واحداً، وهو حماية الاستقرار والسلم الأهلي، خصوصاً في ظلّ التطورات الأخيرة، وما جرى في الشارع يجب أن يكون إنذاراً لنا جميعاً للتنبّه من الأخطار الأمنية التي قرعت أبواب الفتنة من باب المطالب الاجتماعية».

أضاف: «هناك من يستغلّ غضب الناس ومطالبهم المشروعة من أجل توليد العنف والفوضى لتحقيق أجندات خارجية مشبوهة بالتقاطع مع مكاسب سياسية لأطراف في الداخل».

وأشار الرئيس اللبناني إلى «أننا لامسنا أجواء الحرب الأهلية بشكل مقلق وأطلقت بطريقة مشبوهة تحركات مشبعة بالنعرات الطائفية والمذهبية وتجييش العواطف وإبراز العنف والتعدّي على الأملاك العامة والخاصة وتحقير الأديان والشتم كحق مشروع للمرتكبين».

وقال أيضاً إنّ «وطننا يمرّ بأسوأ أزمة مالية واقتصادية، ويعيش شعبنا معاناة يومية خوفاً على جنى أعمارهم وقلقاً على المستقبل ويأساً من فقدان وظائفهم ولقمة العيش الكريم. وليس أي إنقاذ ممكناً إن ظلّ البعض مستسهلاً العبث بالأمن والشارع وتجييش العواطف الطائفية والمذهبية ووضع العصي في الدواليب والتناغم مع بعض الأطراف الخارجية الساعية إلى جعل لبنان ساحة لتصفية الحسابات وتحقيق المكاسب عبر تجويع الناس وترويعهم وخنقهم اقتصادياً».

أضاف : «إذا اعتقدنا أن الانهيار يستثني أحداً، فنحن مخطئون، أو الجوع والبطالة لهما لون طائفي أو سياسي فنحن واهمون، أو العنف في الشارع هو مجرد خيوط نحركها ساعة نشاء ونوقف حركتها بإرادتنا، فنحن غافلون عن دروس الماضي القريب كما عن دروس المنطقة والجوار»، لافتاً إلى أن «أمام التحديات المصيرية التي يعيشها لبنان، وفي ظل الغليان الإقليمي والأمواج العاتية التي تضرب شواطئنا، والمخاطر التي قد تنشأ عمّا يعرف بقانون قيصر، فإن الوحدة حول الخيارات المصيرية ضرورة، وما هدفنا اليوم من هذا الاجتماع إلا تعزيز هذه الوحدة ومنع الانفلات».

وختم الرئيس اللبناني قائلاً: «نعم، إن الاختلاف في الرأي حق إنساني، ومحفّز فكري، ولكن علينا أن نكون يداً واحدة في مواجهة الفتنة وتحصين السلم الأهلي كي لا ندخل في نفق لا خروج منه. هذا هو الخط الأحمر الحقيقي الذي لن يكون هناك أي تساهل مع من يحاول تجاوزه».

من جهته، قال رئيس الحكومة حسان دياب: «البلد ليس بخير. كيف يمكن أن يكون الوطن بخير وهناك مواطن يجوع؟! نعم. هذا توصيف للواقع المزمن، ولكن العلاج هو مسؤولية وطنية، ليس فقط مسؤولية حكومة جاءت على أنقاض الأزمة». وأضاف: «نحن نمرّ في مرحلة مصيرية من تاريخ لبنان، وهي تحتاج منّا إلى تضافر الجهود، وتقديم مصلحة البلد، وتعويم منطق الدولة، كي نتمكّن من تخفيف حجم الأضرار التي قد تكون كارثية».

ودعا دياب إلى «أن يكون هذا اللقاء بداية عمل وطني واسع، تنبثق منه لجنة تتابع الاتصالات تحت قبة المجلس النيابي مع جميع القوى السياسية والحراك المطلبي وهيئات المجتمع المدني، على أن ترفع توصيات إلى هذا اللقاء مجدداً برعاية فخامة رئيس الجمهورية».

إلى ذلك، شهدت الجلسة سجالاً بين رئيس «كتلة الوفاء للمقاومة» التابعة لـ«حزب الله» النائب محمد رعد ورئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان، الذي دعا في مستهلّ الحوار إلى تأجيل اللقاء بغية تأمين حضور القوى السياسية كافة لإيجاد حل للأزمات التي يعاني منها لبنان وضرورة أن تطرح جميع المواقف ووجهات النظر على الطاولة لمناقشتها من دون أن يفرض أي فريق رأيه على الآخر. وعند حديث سليمان عن سلاح «حزب الله» وضرورة النأي بالنفس عن صراعات المنطقة، ولا سيما في سورية، للحفاظ على السيادة اللبنانية والسلم الأهلي موضوع الحوار ، اعترض النائب رعد وحصل جدال بين الطرفين.

بدوره، قدّم النائب تيمور جنبلاط باسم «الحزب التقدمي الاشتراكي» و«اللقاء الديمقراطي» مذكرة شبيهة بتلك التي قدمها في اجتماع بعبدا المالي في السادس من مايو الماضي، وأبرز بنودها الحفاظ على اتفاق الطائف، ووحدة لبنان، والمحافظة على علاقات الدولة اللبنانية مع محيطها العربي والدولي، واضعاً رؤيته في إطار الملفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتضامن القوى السياسية كافة للخروج من أزمة لبنان.

وصدر في ختام اللقاء بيان أكد أن الاستقرار الأمني هو أساس، لا بل شرطٌ للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والنقدي. أمّا التصدي للفتنة، والشحن الطائفي والمذهبي، تحضيراً للفوضى، فهو مسؤوليّة جمَاعيّة تتشارك فيها جميع عناصر المجتمع ومكوّناته السياسيّة.

ودعا المجتمعون إلى وقف جميع أنواع الحملات التحريضيّة التي من شأنها إثارة الفتنة وتهديد السلم الأهلي وزعزعة الاستقرار الأمني الذي تحقّق بفعل وعي المسؤولين عن مقدّرات البلاد وجهود القوى العسكريّة والأمنيّة، وتصدّيهم استباقياً وميدانياً للإرهاب .

«كتائب القسام»

وقال أبو عبيدة، في خطاب متلفز: «أمام هذا القرار والمشروع الاحتلالي لن نتكلم ولن نطلق الكثير من التصريحات، ونقول كلمات معدودة وواضحة ينبغي أن يفهمها الاحتلال، إن المقاومة تعتبر هذا القرار إعلان حرب على شعبنا الفلسطيني ، وإن المقاومة في هذه الحرب ستكون الحارس الوفي وستجعل العدو يعض أصابع الندم على قراره».

وفي ذكرى العملية، أكد الناطق العسكري باسم «القسام» أن المقاومة التي تمكنت من تنفيذ عملية «الوهم المتبدد» التي أسرت خلالها الجندي جلعاد شاليط عام 2006، وتمكنت من إبرام صفقة تبادل عام 2011، «قادرة على إبرام صفقة تبادل جديدة»، ولفت أبو عبيدة إلى أنّ «المقاومة تقدم عهداً للأسرى في سجون الاحتلال بأنهم على سلم أولوياتها، وأن أي صفقة مقبلة لن تمر دون أن يتصدرها كبار الأسرى الذين تحنت أيديهم بدماء الاحتلال الإسرائيلي»، مشددا على أن «هذا الثمن سيدفعه الاحتلال برضاه أو رغماً عنه».

المانحون الغربيون

وقال المسؤولون أمس الخميس إن الدول الأوروبية أسهمت بمبلغ 312 مليون يورو «349.94 مليون دولار» ، بينما قدمت الولايات المتحدة 356.2 مليون دولار وألمانيا 150 مليون يورو وفرنسا 100 مليون يورو لمشروعات مختلفة في السودان.

وحكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في أمس الحاجة للدعم الأجنبي. وهو يدير البلاد بموجب اتفاق انتقالي لاقتسام السلطة مع الجيش منذ الإطاحة بالبشير في انتفاضة شعبية العام الماضي.

ومن المنتظر تقديم تبرعات أخرى .

تركيا : «الوفاق»

الوطني، بدعم عسكري تركي، هجوما ، استمر 14 شهرا على طرابلس شنته قوات شرق ليبيا «الجيش الوطني الليبي» ، بقيادة حفتر المدعومة من مصر وروسيا والإمارات.

وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين لقناة «سي.إن.إن ترك» ، إن الولايات المتحدة، التي حثتها تركيا على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في ليبيا، تعزف عن لعب "دور حاسم" في الصراع.